

محمد مصدق

محمد مصدق هو شخصية كبيرة ومثيرة للاهتمام في تاريخ إيران الحديث. ارتبط اسمه بأحداث كبرى وبمواقف كبرى. وكان أهم ما ارتبط باسمه في مطالع خمسينات القرن الماضي قراره الجريء بتأميم شركة النفط البريطانية. وكان ذلك القرار هو الأول من نوعه في بلدان المنطقة. وقد حذا حذوه في الجرأة ذاتها الرئيس المصري جمال عبد الناصر بعده بخمس سنوات، عندما أقدم على تأميم شركة قناة السويس العالمية. وكانت لجرأة الزعيمين في قرارهما التاريخي نتائج مثيرة. إذ هي أدت بمصدق إلى دخول السجن إثر الانقلاب الدموي الذي قاده بريطانيا وأميركا ونفذه الشاه في عام 1953. وأدت بالرئيس عبد الناصر إلى تحمل تبعات العدوان الثلاثي الذي قاده بريطانيا وفرنسا وإسرائيل في عام 1956. وقد دار سجال طويل حول هذين القرارين الحداثيين في كل من إيران ومصر. وإذ أيدهما فريق برغم النتائج التي ترتبت عليهما، فإن فريقاً آخر اعتبرهما، برغم أهميتهما مغامرة من قبل الزعيمين غير محسوبة النتائج. إلا أن من المؤكد أن التاريخ سيظل يذكر الحداثيين وبطليةما بكثير من التقدير للجرأة التي تحلينا بها في تحدي الدول العظمى، باسم الوطنية وباسم الدفاع عن حقوق بلديهما وشعبيهما في امتلاك ثرواتها القومية. ولكل من الزعيمين سيرته الخاصة التي تتصل بآمال كبيرة حملها لشعبيهما وبآلام وخيبات رافقتهما في حياتهما ورافقت شعبيهما بعد وفاتهما.

للزعيم الإيراني مصدق تاريخ طويل امتد إلى ما يقرب من ربع قرن في الصراع مع سلطة الشاه ومع حلفائه من الدول العظمى.

ولد محمد مصدق في عام 1880. كان والده إيرانياً، وكانت والدته قوقازية. شغل والده منصب وزير الخزانة على امتداد ثلاثين عاماً متواصلة. انتخب محمد في عام 1906، وهو في الرابعة والعشرين من عمره، قبل أن ينهي دراسته الجامعية، نائباً في البرلمان. سافر إلى فرنسا ثم إلى سويسرا لإكمال دراسته

الجامعية. وعاد إلى طهران في عام 1914 حاملاً شهادة الدكتوراه في القانون من جامعة لوزان في سويسرا. وعين فور عودته رئيساً لحكومة مقاطعة فارس. قاد في عام 1919 ثورة سياسية ضد معاهدة التحالف والصداقة مع بريطانيا التي كانت قد عقدتها حكومة رضا خان. ونفي إثر حركته تلك إلى خارج البلاد. وحين عاد من المنفى عين من جديد حاكماً على إحدى المقاطعات. ومن موقعه الرسمي ذاك اختلف مع رئيس الحكومة. وكادت تتشب من جراء ذلك الصدام حرب أهلية. وفي عام 1921 عين وزيراً للمالية في حكومة أحمد قوام. ومن موقعه في تلك الوزارة اتخذ إجراءات خفض بموجبها الرواتب الحكومية إلى النصف. وطالب، من موقعه في الوزارة حرصاً على المال العام، بإقصاء فئات الموظفين الذين كانوا يتقاضون رواتب عالية من دون أن يمارسوا أي عمل. ثم نقل إلى وزارة الخارجية لفترة وجيزة في عام 1923 في حكومة مشير الدولة. واتخذ، من موقعه السياسي الوطني المستقل، موقفاً جريئاً أعلن فيه رفضه القاطع لتعيين رضا خان شاهاً إمبراطورياً على إيران. وجاء ذلك الموقف من خلال التصويت في البرلمان مع مجموعة من أصدقائه في عام 1927 ضد ذلك القرار. في تلك الفترة بالذات اشترك مصدق مع الدكتور حسين كاظمي وأحمد زرا كزاده وعلي كاشان وكريم سنجابي في تأسيس الجبهة الوطنية المعارضة. وكان من أهداف تلك الجبهة تأمين النفط. وحين اشتدت معارضة الجبهة بقيادته لحكومة رضا خان، وكسبت أنصاراً لها في الأوساط السياسية والشعبية، أُقيل مصدق من مناصبه. فاعتزل العمل السياسي. لكنه عاود نشاطه في عام 1940، فسجن لمدة أربعة أشهر. وخرج من السجن مصاباً بمرض جعله عاجزاً عن المشي لفترة من الزمن. ويعد شفائه من المرض عاود نشاطه السياسي من موقع الإعتراض على سلطة الشاه وعلى منح امتيازات

للشركات البريطانية في التنقيب عن النفط، وفي حقها في امتلاك آبار نفطية في إيران.

في عام 1944 أعيد انتخاب مصدق عضواً في البرلمان. فناضل من داخل البرلمان من أجل تأمين آبار النفط وتأمين حصة البريطانيين في شركة النفط. ونجح في إقناع البرلمان باتخاذ قرار يقضي برفض عرض الشركة النفطية، التي كانت بريطانيا تملك 53% من أسهمها، العرض الذي تمنح بموجبه بريطانيا الحكومة الإيرانية 50% من أرباح النفط. في عام 1951 انتخبه البرلمان رئيساً للحكومة. فأصدر باسم الحكومة قراراً يقضي بتأميم شركة النفط البريطانية، بهدف استعادة الثروة النفطية إلى الأمة الإيرانية محررة من أي هيمنة أجنبية عليها. وبموجب قرار التأميم ذاك تم إجلاء البريطانيين من قاعدة عبادان. فتوقف إنتاج النفط. فاتخذ الشاه قراراً بإقالة حكومة مصدق في عام 1952. لكنه اضطر تحت ضغط الحركة الشعبية التي وقفت إلى جانب مصدق أن يعيده إلى موقعه في رئاسة الحكومة. وكان من أكبر حلفاء مصدق السياسيين في مواقفه في تلك المرحلة حزب توده الشيوعي، أكبر الأحزاب الإيرانية في ذلك التاريخ. كما كان يحالفه في مواقفه الزعيم الديني أبو القاسم الكاشاني، الذي أصدر فتوى تعتبر أن من يعارض قرار التأميم هو معاد للدين الإسلامي. لكن مصدق لم يكتف بتأميم النفط. إذ هو اقترح قانوناً يقضي بالإصلاح الزراعي، ويقضي بتحديد الملكية الزراعية.

أقامت الحكومة البريطانية دعوى على حكومة مصدق في محكمة لاهاي، ضد قراره بتأميم شركة النفط البريطانية. فسافر مصدق إلى لاهاي ليدافع عن حق بلاده في استعادة ثرواتها القومية. وفي طريق عودته إلى بلاده زار القاهرة فاستقبله رئيس الحكومة مصطفى النحاس بمظاهرة إعلامية وشعبية كبيرة. واصطفت الجماهير لاستقباله من المطار إلى فندق شيبيرد في وسط القاهرة.

لم يكتف البريطانيون بالدعوى في لاهاي، بل هم أقاموا حصاراً دولياً على النفط الإيراني. ونتج عن ذلك الحصار وضع اقتصادي واجتماعي خطير. وحرص البريطانيون كبار ملاك الأراضي الذين استعانوا بدورهم بالرعاغ لتنظيم مظاهرات ضد الحكومة.

اشتدت المعركة في ذلك العام (1953) بين مصدق وأنصاره من جهة، وبين بريطانيا وأميركا ومعهما الشاه من جهة ثانية. فهرب الشاه إلى إيطاليا عن طريق العراق في مطلع شهر آب من ذلك العام، ووقع قرارين قبل مغادرته. القرار الأول يقضي بعزل مصدق من الحكومة. والقرار الثاني يقضي بتعيين الجنرال فضل الله زاهدي رئيساً للحكومة. وفي 19 من الشهر ذاته قصف زاهدي منزل مصدق بالمدفعية. ونزلت إلى الشارع مظاهرات معادية لمصدق. ونظمت حملة إعلامية تتدد بمصدق وبقدراته. وتقول بعض المصادر التاريخية إنه كان على رأس مدبري تلك الحملة ضابط المخابرات الأميركي كيرميت روزفلت. وتشير بعض مصادر المخابرات المركزية الأميركية (CIA)، التي تحتاج إلى تدقيق، إلى أن بعض أعضائها كانوا معترضين على الخطة البريطانية القاضية بإطاحة حكومة مصدق. لكن هذه المصادر تشير إلى أن المخابرات المركزية وافقت على الخطة البريطانية وشاركت في تنفيذها. وجاء في هذه المصادر على لسان أحد العاملين في المخابرات الإعتراف التالي: " تملكني الرعب والصدمة كرد فعل أولي، لأنني دخلت الغرفة قبيل إطاحة مصدق وقيل لي إننا سنعمل على إطاحته. إذ اعتبرت ذلك خطأ على المستوى التاريخي وهذا ما أراه الآن. لم يقتصر انقلابنا على رجل واحد هو محمد مصدق، بل أطحنا نخبة ديمقراطية ليبرالية. وقد شكل ذلك من وجهة نظري رفضاً لقوة الشباب الأميركي لهذا النوع من الأعمال، والتي تمثلت في قدرتنا على رؤية المتغيرات ومجرياتها ورؤية الحركات القومية على حقيقتها كقوة كبرى.

وهكذا تبيننا في النهاية التحليل البريطاني. واعتبرنا إيران بلداً ليس فيه رأي عام، كما كانت تعتقد الحكومة البريطانية. وأدى قبولنا آلياً بهذا المبدأ إلى ارتكاب خطأ كبير. وهناك أدلة دامغة على هذا الخطأ".

وقد أعطى الشاه للشركات الأميركية حصة في الإستثمارات البترولية تقدر بحوالي أربعين بالمائة من البترول الإيراني، مقابل الدور الذي اضطلعت به المخابرات المركزية الأميركية في تنفيذ الانقلاب على حكومة مصدق. وكانت الميزانية التي رصدتها المخابرات لذلك الدور تقدر بمليون دولار. والجدير بالذكر أن الولايات المتحدة الأميركية بقيادة الرئيس أيزنهاور قد مارست في غواتيمالا منفردة، أي من دون حلفائها، دورها في إيران، حين نظمت في عام 1954 إنقلاباً دموياً ضد حكومة الرئيس الغواتيمالي جاكوب أرينز الديمقراطية، بحجة أنها حكومة ذات ميول شيوعية، قامت بإصلاح زراعي وحققت نوعاً من الإستقلالية والتميز عن الهيمنة الأميركية على البلاد. وهكذا تم الانقلاب على مصدق. وكان الانقلاب دموياً. وفي حين ألقى القبض على مصدق من قبل زعيم الانقلاب ورئيس الحكومة المعين زاهدي، وإدخاله السجن، فإن الشيوعيين قد تعرضوا لحملة قتل دموية ذهب ضحيتها المئات من قادة وكوادر وأعضاء الحزب، ومن عدد كبير من ضباط الجيش الموالين للحزب. كما تم تنفيذ حكم الإعدام بعدد من زعماء الجبهة الوطنية. ونظمت محاكمات صورية لمصدق صدر عنها الحكم بإعدامه، ثم خفف الحكم إلى السجن الإنفرادي لمدة ثلاث سنوات، تعقبها إقامة جبرية مدى الحياة. أما أبو القاسم الكاشاني فقد تخلى عن حليفه مصدق وأعلن ابنه محمود في الإذاعة تأييده للإنقلاب.

أمضى مصدق سنوات سجنه، وخرج منه إلى الإقامة الجبرية وكان قد أصبح حطام رجل. وغادر الحياة في عام 1967.

كنت في عام 1953، العام الذي تم فيه الانقلاب على حكومة مصدق، في العاصمة المجرية بودابست أمارس مهماتي في اتحاد الشباب الديمقراطي العالمي كمسؤول في القيادة عن العلاقة مع منظمات الشباب في آسيا وأفريقيا. وكنت أتابع مع زملائي في الإتحاد التطورات التي رافقت إعلان حكومة مصدق قرارها بتأميم شركة النفط البريطانية. وفي صيف ذلك العام بالذات نظم اتحاد الشباب الديمقراطي العالمي في العاصمة الرومانية بوخارست مهرجاناً عالمياً للشباب والطلاب. وكان من أكبر الإحتفالات الشبابية التي جرت في العالم تحضيراً للمشاركة في ذلك المهرجان العالمي مهرجان أقامه في طهران اتحاد الشباب الديمقراطي اليساري الإتجاه. إذ شارك في المهرجان نصف مليون شاب. وكانت لذلك المهرجان وظيفة سياسية إيرانية إلى جانب وظيفته الخاصة بالإعداد للمهرجان العالمي. إذ جاء المهرجان في طابعه الجماهيري وفي طابعه السياسي ليقدم دعماً واضحاً لحكومة مصدق في مواقفها السياسية المناوئة للشاه ولإنجليز، ودعماً لتلك المواقف ولبطلها وللقرارات الجريئة التي اتخذها بتأميم النفط الإيراني. وكان أحد قادة اتحاد الشباب الديمقراطي الإيراني نمازي قد غادر موقعه في قيادة اتحاد الشباب الديمقراطي العالمي وعاد إلى طهران ليحتل منصباً أساسياً في قيادة اتحاد الشباب في بلاده وفي قيادة حزب توده. وحين وقع الانقلاب بعد ذلك الحدث الشبابي الباهر جائتنا إلى بودابست أخبار محزنة عن كثرة كبيرة من الذين تم قتلهم في الشوارع، وممن تم اعتقالهم ونفذ فيهم حكم الإعدام في محاكمات صورية. وكان من بينهم صديقي نمازي.

وإذ أستحضر تلك الأحداث المثيرة فليس لمجرد التذكار. بل أن ما أرمي إليه هو الإضاءة على شخصية محمد مصدق، الزعيم الذي ظل يناضل على امتداد حياته السياسية منذ شبابه الباكر حتى وفاته ضد حكم الإستبداد المتمثل بالشاه

و ضد التدخل الأجنبي في بلاده. وكان هدفه الدائم هو حرية وطنه وشعبه وتحرير الثروات القومية التي كانت الشركات الرأسمالية الأجنبية الكبرى تستولي عليها وتحرم الشعب الإيراني من الاستفادة منها في تحقيق حياة أفضل له وأرقى وأكثر حرية.

بين مطالع عقد الخمسينات من القرن الماضي ونهايات عقد السبعينات منه، عناصر شبه واختلاف في الوضع الإيراني. فإذا كان مصدق قد شكل في الخمسينات رمز حركة وطنية وديمقراطية محتضنة من الشعب من أجل تحرير إيران من عهد الإستبداد الداخلي وتحريرها من الهيمنة الأجنبية على مرافقها وعلى ثرواتها وعلى قرارها السياسي، فإن الإمام الخميني قد شكل في السبعينات رمز حركة وطنية إسلامية الوجه والعقيدة محتضنة من الشعب باسم تلك الأهداف القديمة ذاتها. لكن الفرق بين الحركتين التاريخيتين، منذ بدايات كل منهما إلى نهاياتها، هي أن الأولى كانت ديمقراطية في حين كانت تتحكم بالثانية العقيدة الدينية واحتكار النطق والحكم باسم هذه العقيدة. وهي العقيدة التي تتمثل بولاية الفقيه.

ومن مفارقات المقارنة بين المرحلتين أن الأولى قد ضمت في قيادتها وفي صفوفها قوى يسارية وليبرالية وإسلامية متعددة الإتجاهات والإنتماءات ممن كانوا يؤمنون بالحرية والسيادة والإستقلال لإيران وبالتقدم الإقتصادي والإجتماعي لشعبه. أما الثانية فقد استخدمت في المرحلة الأولى الشيوعيين واليساريين الذين أولوها ثقتهم، ثم انقضت عليهم بعد استنفاد الغرض من تحالفها المؤقت معهم، ونكلت بهم وعذبت قادتهم وفرضت على الأمين العام لحزب توده الشيوعي الإعتراف تحت التعذيب بالعمالة لدولة ألمانيا الديمقراطية التي كانت منفاه، والتي منها جاء إلى إيران حاملاً معه إلى قيادة الثورة تأييد حزبه لها.



هذه المفارقة في المقارنة بين المرحلتين هي التي تشير إلى الإختلاف الجوهرى بين نهجين فى النضال من أجل الحقوق القومية للبلد فى الشأن السياسى وفى الشأن الإقتصادى وفى كل شأن من الشؤون الوطنية.

إن غايتى من هذه المقارنات بين ماضى مضى وحاضر لا يزال فى أقصى حالات الإستنفار هى التأكيد على أن شخصية محمد مصدق ونهجه الوطنى الديمقراطى يستحقان منا أن نظل نستذكره ونتعلم من مدرسته الغنية الفائقة الأهمية.